

# تهمة الوهابية للذات العليّة، والجواب عن ذلك

وأقول ثانياً: قال في السطر الحادي والعشرين من الصفحة الأولى ما نصه: كتهمة الوهابية للذات العليّة؛ يعتقدون بأن لله جسماً محدوداً مؤلف من أعضاء: يد محسوسة يبطش بها، ورجل يمشي بها، ويجلس ويقوم، ويغدو ويروح، وينزل ويرتفع؛ فأصبحوا كإخوانهم النصارى في الناسوت واللاهوت، لعب إبليس بلحاظهم حتى أرداهم وأخرجهم من دائرة الإسلام؛ لأن المحسنة ليسوا من الإسلام في شيء ... إلخ . والجواب أن يقال: مراده بالوهابية أتباع أئمة الدعوة السلفية التي قام بها في نجد الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر، وهو وأتباعه -رحمهم الله- ليس لهم مذهب خاص، بل هم في العقيدة على معتقد السلف الصالح والأئمة الأربعة ومن تبعهم بإحسان، وهم في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام السنة والحديث، مع أنهم لا يعيرون من تبع مذهب إمام من الأئمة المعتبرين، وإذا تبين لهم الحق والصواب في غير مذهب إمامهم تتبعوه مع من كان، وقد ذكرنا آنفاً أننا متبوعون للنص؛ والدليل ندور معه حيث دار، ففيما ذكره هذا القائل عدة أخطاء: الأول: تسميته لهم بالوهابية بعد أن عرفت أنهم لم يختصوا بشيء ولم يتدعوا جديداً، وأن كل ما قالوه أنهم متبوعون للنصوص وللسلف الصالح؛ لأن القائم بالدعوة ليس هو عبد الوهاب وإنما هو ابنه الشيخ محمد فهم المحمديون أصلاً وفرعاً؛ لأن الوهاب اسم من أسماء الله تعالى فهو الذي وهبهم الهداية والعلم والعمل. الثاني: رميهم بالتجسيم؛ فهم لم يقولوا بذلك أبداً، ولم يستعملوا هذه اللفظة إنما أنا ولا نفياً، فمن قال إن الله جسم فهو مبتدع، وكذا من نفوا الجسم فهو مبتدع أيضاً، حيث إن هذه اللفظة لم ترد في النصوص ولم يستعملها السلف والأئمة، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، مع أنها نسبت الصفات الواردة ونعتقد حقيقتها وننفي عنها التشبيه والتضليل، ولا يلزم أن تكون مجسمة إذا قلنا بأن الله فوق عباده على عرشه بائن من خلقه، أو قلنا إن له يداً ووجهاً وعيناً كما يشاء، أو قلنا إنه ينزل ويحيي لفصل القضاء كما يشاء، فإن هذه الصفات ونحوها قد وردت بها النصوص فنحن نعتقد حقيقتها، ولا نمثلها بخصائص المخلوق، ولا نثبت لها كيفية أو مثلاً فكما لم ندرك كنه الذات وما هي، فكذا نقول في هذه الصفات، فإننا نسبتها إثبات وجود لا إثبات تكييف وتحديد، كما قال ذلك أكابر الأئمة: فكيف يلزم من ذلك أن تكون مجسمة؟! وهكذا قوله: "محدود". ففضل ترك الخوض في الحد، مع أنه من المسائل التي أثبتها بعض السلف ونفها البعض، ولكن الأفضل التوقف؛ حيث إن البحث في ذلك مبتدع، وإن اللفظ لم يرد في الأدلة ومع ذلك فعذر من أثبت الحد ومن نفاه أن لكل منها مقاصداً ظاهره الصحة. وبالجملة فلا اختصاص لنا بهذا دون غيرنا، ولكن هذا الكاتب مزحى البصاعة في عقيدة السلف وأقوالهم، وكان الأولى أن يوجه طعنه ولو عنه على علماء السلف وأئمتهم؛ فإن هذه الأقوال والمذاهب المأثورة عنهم مدونة في مؤلفاتهم الموجودة المشهورة. الثالث: قوله عن الوهابية إنهم يصفون رب تعالي بأنه مؤلف من أعضاء: يد محسوسة يبطش بها، ورجل يمشي بها ... إلخ . والجواب: أن هذا من جنس ما قبله قوله قول عليهم بلا علم، فإن التأليف جمع المتفرق، أو تركيبه من أدوات مختلفة، وهذه اللفظة محدثة في العقيدة لا نقول بها ولا نستعملها في عقائدها ولم ترد في النصوص؛ حيث إن لازمها قول باطل كما ذكرنا. فاما إثبات اليد والرجل حيث وردت فإننا نقتصر على ذلك، فقد تکاثرت الأدلة على إثبات اليد بما لا يدع مجالاً في أنها يد حقيقة، لكننا نقول إنها لا تشبيه خصائص المخلوق، وإن الله يقبض بها السماوات والأرض كما أخبر عن ذلك، وأما الرجل فقد ورد في السنة أن الله يضع رجله أو قدمه على النار، وورد في القرآن ذكر الساق ووضاح في الحديث، فإذا أثبتنا ذلك لم يلزم أن تكون مجسمة، ولم يلزم أنا نقول إن الله تعالي مؤلف من أعضاء، بل نقول: إن ذاته حقيقة وصفاته حقيقة كما يليق به، كما أنا لا نقول بالبطش والمشي الذي رманا به، بل نقتصر على الوارد في الكتاب والسنة. الرابع: زعمه أنهم يصفون الله بأنه يقوم ويجلس، ويغدو ويروح، وينزل ويرتفع ... إلخ . الجواب: إن هذا قول لا حقيقة له ولا عمدة له في هذا النقل؛ فهذه مؤلفاتهم وعقائدهم مطبوعة شهيرة ولا يوجد فيها هذه الألفاظ، فإنهن ينفون الصفات التي لم ترد في الوحيين، ويتقيدون بالأدلة، ولكن أعدائهم يلزمونهم بلوازم باطلة، فإذا أثبتوا الاستواء بما يليق بالله، أو فسروه بالعلو والارتفاع - كما قاله السلف وأهل اللغة - لم يلزم أنهم قائلون بالجلوس والقيام، فقد تکاثرت الأدلة على إثبات العلو الحقيقى بكل معانٍ، وعلى إثبات العرش، وأن الله تعالي مستو عليه كما يشاء، فليس لنا إنكار ذلك أو تسليط التأويلات التي هي تحريف للكلم عن مواضعه على تلك الأدلة واضحة الدلالة، فلم يلزمنا أعداؤنا بلوازم باطلة زاعمين أنها تلزم بمن قال بموجب تلك النصوص لم تلتفت إلى تلك الإلزامات، وأوضحنا خطأهم في هذا الإلزام، فاما إثبات النزول والمجيء فليس لنا إنكاره، وقد صرحت به النصوص وتواردت على إثباته الأدلة التي لا تتحمل التأويل، ومع ذلك تتوقف عن الكيفية وتكلها إلى الله، ولا نقول: إنه إذا نزل يخلو منه العرش أو تحصره السماوات ... إلخ، بل نقول: إن الرسول الناصح لأمته - صلى الله عليه وسلم - قد أخبر بهذا النزول، وأن الله تعالي قد أخبر بالمجيء يوم القيمة، فنحن نثبت ذلك كما ورد، ولا ننفي إليه شيئاً من عند أنفسنا، فما ألمزونا به غير لازم.